مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ١٧ إلى ٤٥)

نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي

محمد عبدالشفيع عيسى
كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة

يواجه العالم الثالث أكبر تحديات العصر : أي ثورة التنمية ـ ولعل الوطن العربي ـ ومصر في القلب منه ـ أكثر مناطق العالم الثالث تعرضاً لهذا التحدي . فنحن نواجه تركة التخلف التاريخية ووراءنا ميراث حضاري كان هو بذاته نقطة الانطلاق لاوروبا الغربية في عصر «الإحياء» .

ونحن نواجه تركة السيطرة الاستعمارية وتحت تربة أرضنا وفوقها موارد أسهمت بصفة رئيسية في تحقيق التراكم الرأسمالي بالغرب .

والنقيض الجذري للتخلف و «السيطرة/ التبعية» هو التنمية المستقلة . . وما دام الاستعمار قد سد أمام المجتمعات المتخلفة طريق التطور الرأسمالي ، وحجمت إمكانية نشوء «طبقة رأسمالية» تقوم بعملية التراكم ، فليس أمام هذه المجتمعات إذن سوى أن تنهض بالسلطة العامة لتحقيق التنمية ، أي أن تقيم دولتها لتغير جذرياً من طبيعة النظام الاقتصادي .

وما أبعد هذه المهمة عن تلك التي واجهها الغرب في فجر نهضته وتنميته . . ولكننا ـ رغم ذلك ـ نواجه «مهمتنا» التاريخية بأفكار مستفاة من الغرب بالذات . .

فهل لنا أن نجري مراجعة «لتاريخ الأفكار» . . ؟

من أجل استثارة التفكير في هذا الموضوع ، يأتي البحث الحالي ليقدم عرضاً أولياً لتاريخ الفكر الحديث بصدد الدولة ووظيفتها الاقتصادية ـ بدءاً من أكبر فلاسفة العصر : هيجل . ولا يسعى هذا البحث في استعراضه لبعض جوانب الفلسفة العامة والفلسفة السياسية إلا لالقاء أضواء تفيد في تأصيل دور الدولة المعاصر دون تفصيل أو تعميق يخرج به عن نطاقه المقدر .

وفيما يلي نعرج على التصورات الفلسفية الحديثة للدولة ودورها الاقتصادي ، عند أبرز ممثليها : هيجل وماركس وماكس فير والدعاة المعاصرين للسلوكية والبنائية الوظيفية ، ثم نصل إلى عرض بديل فكري قدمه بعض مثقفي العالم الثالث باسم «التبعية» ، وننتهي بتقديم تصور موجز لتأصيل الدور الاقتصادي للدولة على المستويين الفلسفي والتطبيقي .

ولنبدأ من هيجل . . .

هيجل : الدولة كتجسيد « للكل العقلي »

في كتابه «محاضرات في فلسفة التاريخ» ، يذكر هيجل ما يلي : (ليست فلسفة التاريخ سوى دراسة التاريخ من خلال الفكر . . إن العقل يسيطر على العالم وإن تاريخ العالم بالتالي يتمثل أمامنا بوصفه مساراً عقلياً . . فالعقل ، من ناحية أولى ، هو جوهر الكون . . . وهو من ناحية أخرى الطاقة اللامتناهية للكون ، ولكنه ليس من الضعف بحيث يعجز عن إنتاج أي شيء سوى مجرد مثل أعلى وبحيث يتخذ مكانه خارج الواقع)[١] .

ثم يضيف : (وفي بحث المسار الجوهري للعقل نجدنا أمام السؤال التالي : ما هي الصورة النهائية لحياة العالم ؟ وفي الإجابة على ذلك نجد أن الظاهرة التي نبحثها وهي التاريخ الكلي تنتمي إلى مملكة الروح . . ويمكن أن نفهم طبيعة الروح إذا ألقينا نظرة على ضدها المباشر أي : المادة فكما أن ماهية المادة هي الثقل أو الجاذبية فإن ماهية أو جوهر الروح هي الحرية)[٢] . . (وهنا يأتي السؤال : ما هي الوسائل التي يستخدمها مبدأ الحرية لكي يحقق ذاته ؟ ولنجيب على هذا السؤال نجد أنه إذا كانت الحرية في الأصل فكرة غير منظورة فإن الوسائل التي تستخدمها هي على العكس خارجية وظاهرية تتمثل في التاريخ أمام أنظارنا ـ وأول نظرة إلى التاريخ تقنعنا بأن أفعال الناس تصدر عن حاجاتهم وانفعالاتهم وطبائعهم ومواهبهم الخاصة باعتبارها المنابع الوحيدة للسلوك) .

وينتقل هيجل مما سبق إلى تحديد طبيعة تكوين الدولة على النحو التالي : (يمكن أن نستنتج من العرض السابق والخاص بالوسائل ، وسائل تحقق مبدأ الحرية في التاريخ ـ أن متانة بنيان الدولة ، وقوتها من الناحية الداخلية ، إنما تتوفر عندما تتحد المصلحة الخاصة للمواطنين مع المصلحة العامة للدولة وحين يجد كل منهما في الآخر إشباعه وتحققه الفعلي . . . وإن اللحظة التي تبلغ فيها الدولة هذه الحالة من الانسجام هي فترة ازدهارها وقوتها)[٣] (إن الدولة ـ أو الكل الأخلاقي ـ هي تلك الصورة الواقعية التي يكون للفرد فيها حريته ويتمتع بهذه الحرية ، ولكن بشرط أن يعرف ما هو مشترك للكل ويؤمن به ويريده . . . إن القانون والأخلاق الموضوعية والحكومة هي وحدها الحقيقة الايجابية التي تكتمل بها الحرية)[٤] .

ويعلق هربرت ماركوز في كتابه «العقل والثورة» على فكرة هيجل عن الدولة بقوله إنها (تنبثق من فلسفة أوشك فيها الفهم الليبرالي للدولة أو المجتمع على الانهيار . . ولقد أدى تحليل هيجل إلى إنكار الانسجام الطبيعي الذي زعمه علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بين المصلحة الخاصة والعامة ، وبين المجتمع المدني والدولة . وهكذا هدمت الفكرة الليبرالية عن الدولة . . . ولكيلا يتحطم إطار النظام الاجتماعي القائم كان من الضروري أن يركز الصالح المشترك في هيئة تتمتع بالاستقلال الذاتي، وأن توضع سلطة الدولة فوق ساحة القتال الذي يدور بين الجماعات المتنافسة . . ومع ذلك فإن دولة هيجل «المؤلهة» لا توازي الدولة الفاشية بأية حال . . فهذه الأخيرة تمثل نفس مستوى التطور الاجتماعي الذي يفترض أن دولة هيجل تتجنبه ، وأعني به السيطرة الشمولية المباشرة للمصالح الخاصة على الكل . . ففي الفاشية يحكم المجتمع المدني الدولة ، أما عند هيجل فالدولة تحكم المجتمع المدني . . وباسم من تحكم ؟ في رأي هيجل أنها تحكم باسم الفرد ولمصلحته الحقيقية)[٥]ـ (لقد انتهى التحليل الجدلي للمجتمع المدني إلى أن المجتمع عاجز عن إقامة العقل والحرية من تلقاء ذاته . . لذلك اقترح هيجل دولة قوية تحقق هذه الغاية ، وحاول التوفيق بين تلك الدولة وفكرة الحرية عن طريق إعطاء الملكية طابعاً دستورياً قوياً)[٦] (وهكذا لم يكن هيجل يقل عن «هوبز» في انحيازه للدولة البورجوازية بلا خجل حتى أنه انتهى إلى رفض القانون الدولي رفضاً قاطعاً ، فالدولة وهي الذات النهائية التي تحفظ المجتمع القائم على المنافسة لا يمكن أن تقيد بقانون أعلى)[٧] .

من هيجل إلى ماركس :

ويقول هربرت ماركوز أيضاً في كتابه (العقل والثورة) : (لقد ختم مذهب هيجل عصراً كاملاً في تاريخ الفلسفة الحديثة ، هو العصر الذي بدأ بديكارت وتجسدت فيه الأفكار الأساسية للمجتمع الحديث . ولقد كان هيجل آخر من فسر العالم على أنه عقل ، وأخضع الطبيعة والتاريخ معاً لمعايير الفكر والحرية . وقد اعترف في الوقت ذاته بالنظام الاجتماعي والسياسي الذي توصل إليه الناس بالفعل . . . لقد استوعبت الفلسفة على نحو مؤكد ، منذ القرن السابع عشر ، مبادىء الطبقة الوسطى الصاعدة . وكان العقل هو الشعار النقدي الأساسي لهذه الطبقة وهو الشعار الذي حاربت به كل من وقفوا في وجه نموها السياسي والاقتصادي . وكان لفظ العقل هو المستخدم في الحرب التي شنها العلم والفلسفة على الكنيسة وفي هجوم حركة التنوير الفرنسية على الحكم المطلق وفي الجدل الذي دار بين الليبرالية والنزعة التجارية أو المركنتيلية)[٨] .

وبالفعل ، يبدو أن هيجل يمثل فلسفياً نهضة البورجوازية من أجل الإجهاز على

الإقطاع ، ففي وجه اللامركزية الإقطاعية ، وتفتت الاقتصاد القومي وفوضى المجتمع المدني ، وسيطرة النبلاء وسطوة الكنيسة ، دعا هيجل إلى الوحدة القومية وتقسيم العمل الاجتماعي وتأكيد قانون الحقوق ورفع سلطة الدولة ورأس الدولة (الملك) .

إن الدولة والنظام الملكي هنا يمثلان صوت العقل في مواجهة فوضى الغرائز والانفعالات الفردية .

وبوفاة هيجل (عام ١٨٣١) انفسح المجال لتخلق اتجاهات فلسفية متنوعة ومتعارضة من رحم الجدل الهيجلي الرحيب : ومنها الاتجاه الجدلي المادي لكارل ماركس .

ولكن بينما رأى هيجل أن الأوضاع الاجتماعية والسياسية في اوروبا أصبحت مطابقة للعقل بحيث أن أعلى إمكانات الإنسان يمكن تنميتها عن طريق تنمية الأشكال الاجتماعية السائدة ، أخذ ماركس يصوغ فلسفته الاجتماعية والسياسية باتجاه «النفي» أو «النقد» للواقع القائم ، ليس بالاستناد إلى المقولات المستنبطة من العقل ولكن بالاستناد إلى تحليل عملية الإنتاج في المجتمع ، بالاستناد إلى «الكل المادي» : وأساسه علاقات الإنتاج .

الماركسية : الدولة كتجسيد «للكل المادي» :

وفي مواجهة المفهوم الهيجلي للدولة ، ذكر كارل ماركس ـ الشاب ـ في أحد كتاباته المبكرة (الايديولوجية الألمانية) : (أن الدولة هي الشكل الذي يتمكن بواسطته أفراد طبقة مسيطرة من ترجيح كفة مصالحهم بالذات . ولذا فإن كل المؤسسات المشتركة في المجتمع تمر من خلال جهاز الدولة المذكور وتكتسي الطابع السياسي . . .

إن الدولة لا توجد إلا على أساس الملكية الخاصة . .)[٩] .

ثم يذكر انجلز في كتابه (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) ما يلي : (ليست الدولة بأي حال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه ، وليست كذلك «واقع الفكرة الأخلاقية» أو «صورة وواقع العقل» كما يدعي هيجل . وإنما الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره ـ الدولة هي تعبير عن أن هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله ، وعن أن هذا المجتمع قد انقسم إلى متضادات مستعصية بعجز عن الخلاص منها ـ ولكي لا تقوم هذه المتضادات ـ هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة باتهام بعضها بعضاً وتلتهم المجتمع ، اقتضى الأمر إيجاد قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع ، قوة تلطف الصراع وتبقيه ضمن حدود «النظام» . إن هذه القوة المنبثقة من المجتمع والتي تضع نفسها مع ذلك فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر هي الدولة)[١٠] .

ويضيف انجلز تأكيداً للفكرة الماركسية بشأن الدولة قائلاً (بما أن الدولة قد نشـأت من الحاجة إلى كبح صراع الطبقات ونشأت في الوقت نفسه ضمن هذا الصراع ، فإنها تعتبر كقاعدة عامة دولة الطبقة الأقوى والسائدة اقتصادياً والتي تصبح عن طريق الدولة الطبقة السائدة سياسياً أيضاً وتكتسب على هذه الصورة وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة واستغلالها . . . ومع ذلك فثمة ـ كحالات استثنائية ـ مراحل تبلغ فيها الطبقات المتصارعة درجة من توازن القوى تنال معها سلطة الدولة لفترة معينة نوعاً من الاستقلال . . .) (١١).

(وهكذا فالدولة لم توجد منذ الأزل ـ فقد وجدت مجتمعات كانت في غنى عن الدولة ولم يكن لديها أية فكرة عن الدولة وسلطتها . . . وعندما بلغ التطور الاقتصادي درجة معينة اقترنت بالضرورة بانقسام المجتمع إلى طبقات ، غدت الدولة بحكم هذا الانقسام أمراً ضرورياً . . . وستزول الطبقات بالضـرورة كما نشـأت في الماضي بـالضرورة . ومـع زوال الطبقـات ستزول الدولة)(١٢).

أما لينين فإنه يؤكد في كتابه «الدولة والثورة» : (الدولة هي هيئة للسيادة الطبقية ، هيئة لظلم طبقة من قبل طبقة أخرى ، هي تكوين نظام يمسح هذا الظلم بمسحة القانون ويوطده ملطفاً صراع الطبقات)(١٣) ثم يذكر ما يلي : (لا يمكن الاستعاضة عن الدولة البورجـوازية بـدولة بروليتارية بدون ثورة عنيفة . والقضاء على الدولة البروليتارية ، أي على الشكل الأخير للدولة لا يمكن أن يتم بغير طريق «الاضمحلال»)(١٤).

ويمضي لينين مستنداً إلى مبحث ماركس «نقد برنامج جوتا»ويقول: (إن تعبير اضمحلال الدولة شديد الدقة ، لأنه يشير في نفس الوقت إلى تدرج العملية وإلى عفويتها . . . وفي المجتمع الشيوعي فقط ، عندما يتلاشى الرأسماليون ، عندما تنعدم الطبقات ، عندئذٍ فقط تزول الدولة ويصبح بالامكان الحديث عن الحرية) (١٥). وباختصار (إن الديموقراطية في المجتمع الرأسمالي هي ديموقراطية مبتورة وزائفة ، هي ديموقراطية للأغنياء وحدهم ، للأقلية . أما ديكتـاتوريـة البروليتاريا، مرحلة الانتقـال إلى الشيوعيـة فهي تعطي لأول مـرة الديمقـوراطيـة للشعب ، للأكثرية ، مقابل قمع الأقلية بالضرورة ، أي المستغلين . والشيوعية وحدها هي التي تستطيع أن تعطي الديمقراطية الكاملة حقاً وبمقدار ما تتكامل بمقدار ما تزول الحاجة إليها فتضمحل من تلقاء نفسها) (١٦).

ماذا بعد هيجل وكارل ماركس ؟

بينما يمثل هيجل فلسفة النهضة البورجوازية (في مواجهة جمود العصور الوسطى الإقطاعية)

فإن كارل ماركس يمثل فلسفة الثورة على البورجوازية التي استنفدت إمكانياتها التقدمية .

وهكذا ، ومنذ العام السابق مباشرة على وفاة هيجل (١٨٣٠) حتى عام ١٨٧٠ شهدت أوروبا حركة ثورية عازمة بغية إتمام منجزات النهضة البورجوازية بتأسيس نظم ديموقراطية وإن تكن ملكية وإسقاط الاوتوقراطيات المستبدة على نسق ما قبل الثورة الفرنسية والثورة الصناعية ، وفي نفس الوقت قامت الطبقات العاملة الأوروبية بدور رئيسي في الحركة الثورية . وقيض لكارل ماركس أن يتبلور فكرياً في أجواء الصراع الطبقي المحتدم ونواته العمالية المتنامية وأن يكتب (لرابطة الشيوعيين) في غمار أحداث عام ١٨٤٨ أول وثيقة متكاملة تقدم فكره الاجتماعي والسياسي أي : (البيان الشيوعي) ، كما قيض له أن يتسخلص من أحداث (كوميونة باريس) عام ١٨٧٠ دروساً هامة بصدد «جهاز الدولة» .

وهكذا وإذا أمكن القول أن آدم سميث كان نبي «الليبرالية» البورجوازية ـ وعلى هذا الأساس شيد علم الاقتصاد السياسي ، وأن هيجل كان نبي «الدولة» البورجوازية ـ وذلك على أساس من فلسفته «المثالية الموضوعية» ، فإن كارل ماركس كان نبي الثورة على البورجوازية ، انطلاقاً من جدليته المادية .

ولا تكتمل هذه الصورة للاتجاهات الفكرية والفلسفية الأوروبية إلا إذا أضفنا اتجاهين آخرين أعقبا هيجل وعاصرا ماركس والماركسية وهما :

١ ـ الاتجاه العقلاني الذي مثله ماكس فيبر ، امتداداً لفكرة هيجل عن العقل وروح الجماعة .
٢ ـ الاتجاه الوضعي Positivism الذي مثله أوجست كومت امتداداً لفكر التجريبيين الأوائل بشأن أولوية الادراك الحسي .

وفيما يلي نعرض لهذين الاتجاهين بالتركيز على موقفهما من الدولة .

ماكس فيبر (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) : «مملكة العقل» أو «دولة البيروقراطية»

في كتابه عن «فلسفة التاريخ» ذكر هيجل : (أن ما ينبغي أن نتعرف عليه بدقة هو الروح العيني لشعب ما . وما دام روحاً فلا يمكن إدراكه إلا بطريقة روحية ، أعني عن طريق الفكر . وهذا الروح هو وحده الذي يتجلى في جميع أعمال ونزعات ذلك الشعب ، وهو الذي يجاهد لكي يحقق نفسه ، ولكي يحقق مثله الأعلى)(١٧)

ومن هذه الفكرة الهيجلية انبثق ـ كما يقول أوسكار لانج ـ الاتجاه التاريخي في دراسة العلوم الاجتماعية والذي يقوم على أساس من الاعتقاد في «الروح الجماعية» (مثل روح الأمة، أو روح

عصر معين . . الخ) باعتبارها القوة المحركة للتطور التاريخي.[١٨] وقام ماكس فيبر باعتباره ـ مع سمبارت ـ أبرز ممثلي الاتجاه التاريخي المذكور بدراسة نشأة النظام الرأسمالي وأرجعه إلى تغير العقلية الأوربية والذي سبق ظهور أسلوب الإنتاج الرأسمالي وكانت أبرز مظاهر هذا التغير حركة الإصلاح الديني البروتستانتية وبخاصة البيوريتانية والتي تجسدت فيها «روح الرأسمالية».

وإذا كان ماكس فيبر قد استمد من المقولات الهيجلية فكرته بصدد نشأة الرأسمالية، فإنه قد استقل إلى حد كبير بالاجتهاد في تقديم أساس نظري مفسر لاستمرار النظام الرأسمالي قائم على مقولة «البيروقراطية». والحق أن مقولة البيروقراطية إنما تجد جذورها بدورها في التقاليد الهيجلية انطلاقاً من تأسيس بناء عقلاني للدولة (هو البيروقراطية هنا) يكون بديلاً للبناء التقليدي القائم على روابط العصبية والدم . . . الخ وللبناء الكارزمي القائم على شخصية قائد ملهم (نابليون بونابرت . . . الخ).

(إن البيروقراطية والدور الذي تؤديه في إطار النظام الرأسمالي لدى ماكس فيبر تمثل المقابل لصراع الطبقات عند ماركس من حيث كونها الفكرة المحورية في النسق الاجتماعي).[٢] البيروقراطية جزء رئيسي من جهاز الدولة عند ماكس فيبر، إلى جانب الأجزاء الأخرى الهامة مثل البرلمان والأحزاب والجيش، ولكن البيروقراطية تشكل ـ بالإضافة إلى جماعات المكانة (كالجماعات المهنية . . . الخ) Statts groups عصب التنظيم الاجتماعي ـ والسياسي ـ لديه، وعلى حد قوله في كتابه (الاقتصاد والمجتمع): (إن تطور الأشكال الحديثة للتنظيم في جميع الميادين هو بذاته تطور وتكاثر الإدارة البيروقراطية. يصدق هذا على الكنيسة والدولة والجيوش والأحزاب السياسية والمشروعات الاقتصادية وجماعات المصالح والنوادي وغير ذلك . . . إن تطور البيروقراطية هو الأساس للدولة الغربية الحديثة . .).[١٩]

وبرغم أن ماكس فيبر قد أوضح أن البيروقراطية تحاصر الإنسان المعاصر وإبداعاته، نجد أنه لم يطور رؤية واضحة بصدد «التغير الاجتماعي» اللهم إلا تأكيده على ضرورة (ترشيد) المجتمعات الغربية الرأسمالية «و «إضفاء الطابع العقلاني» عليها Ralionalization.

الاتجاه الوضعي

على امتداد العصور الحديثة تبارزت في ساحة الفلسفة العامة والفلسفة السياسية مدرستان: مدرسة العقل، ومدرسة التجربة الحسية.

وأول المدافعين عن المذهب العقلي ديكارت وآخرهم هيجل. أما دعاة التجربة فإن أولهم فرانسيس بيكون (١٥٦١ ـ ١٦٢٦) وآخرهم هيوم (١٧١١ ـ ١٧٧٦) وآمن هؤلاء بأن المعرفة

عامة تأتي من خلال التجربة بحيث يكون السبيل الرئيسي للكشف عن حقائق الكون هو أن نخوض العالم الحسي باحثين عنها. ومع ذلك كان معظم التجريبيين مقتنعين بأن حقائق معينة يمكن معرفتها عن طريق الحدس أو البراهين المؤسسة على الحدس.[٢٠]

وعلى هذا وكما يذكر هربرت ماركوز (كانت الحركات الوضعية الأولى وحتى القرن الثامن عشر والقائمة على تأكيد أولوية الإدراك الحسي ثورية مناضلة ـ وكانت إهابتها بالوقائع عندئذٍ تعني الهجوم المباشر على التصورات القديمة التي شكلت الدعامة الأيديولوجية للنظام القديم، وقد استخدم فلاسفة عصر التنوير الفرنسيون المبدأ القائل بأن الإدراك الحسي أساس التحقيق كوسيلة للاحتجاج على الحكم المطلق القائم.)[٢١]

. . . ولكن الأمر قد اختلف عن ذلك في القرن التاسع عشر وعلى وجه خاص منذ العقد التالي لوفاة هيجل، وبوجه أخص منذ نشر كتاب أوجست كومت «دروس في الفلسفة الوضعية»، بين عامي ١٨٤٠ و١٨٤٢. فقد أخذت الفلسفة الوضعية على عاتقها الدفاع عن الأمر الواقع في أوربا باسم أولوية الواقع المحسوس على الفرضيات العقلية (وقد اعتقد الناس حينئذٍ أن الفلسفة الوضعية تغلبت على فلسفة النفي أو النقد للنظام القائم في كل جوانبها أي أنها استطاعت أن تقضي على كل محاولة لإخضاع الواقع لعقل متعال. وفضلاً عن ذلك فقد افترض أن هذه الفلسفة تعلم الناس كيف ينظرون إلى ظواهر عالمهم ويدرسونها على أنها موضوعات محايدة تحكمها قوانين تسري على نحو شامل ـ وأصبحت لهذا الاتجاه أهمية خاصة في الفلسفة الاجتماعية والسياسية. وإذا كان هيجل قد نظر إلى المجتمع والدولة على أنهما عمل تاريخي للإنسان وفسرهما من خلال فكرة الحرية، فإن الفلسفة الوضعية قد درست الوقائع الاجتماعية مقتدية بنموذج الطبيعة . .

وهكذا فإن الفلسفة الوضعية في نهاية الأمر يسرت استسلام الفكر لكل ما هو موجود ولكل ما لديه القدرة على الاستمرار في التجربة. . وقد ذكر كومت صراحة أن لفظ «الوضعي» الذي كان يصف به فلسفته يتضمن تعليم الناس أن يتخذوا موقفاً إيجابياً من الوضع السائد. فالفلسفة الوضعية تستهدف تأكيد النظام القائم ضد اولئك الذين أكدوا الحاجة إلى نفيه).[٢٢]. وليس معنى هذا أن وضعية كومت قد استبعدت التغيير تماماً، ولكن على العكس إن التغيير والتقدم عن طريق الإصلاح والتطور التدريجي جزء لا يتجزأ من هذه الفلسفة: فكل ذلك لا يستدعي هدم النظام أي الثورة، وإنما العمل من داخل نفس النظام لتدعيمه وذلك بالعمل وفقاً لسنة التطور الاجتماعي الذي بدأ تاريخياً بمرحلة الحكم اللاهوتي وانتقل إلى الحكم الميتافيزيقي وينتهي بالحكم الوضعي. وبذلك اتخذ كومت ـ كما يذكر ماركوز ـ صورة المحارب الشجاع ضد «النظام القديم» الذي كان قد انتهى بالفعل منذ زمان بعيد منذ قام الحكم الوضعي بالفعل.

والخلاصة لقد وضع أوجست كومت أسس علم الاجتماع، علم الاجتماع الذي استمد مبررات نشوئه من الاستقلال عن الاقتصاد السياسي، وباختصار: علم الاجتماع البورجوازي. وجاء دور كايم فاستمد من مثالية هيجل الموضوعية ومن فلسفة كومت الوضعية مقومات توجيه العلم المذكور شطر ما سمي بعد ذلك «البنائية الوظيفية» ـ وذلك في مواجهة عريضة مع المقولات الاجتماعية الماركسية المتمحورة حول «الثورة».

الاتجاهات الوضعية المحدثة في الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم السياسة :

انطلاقاً من الإعتقاد بأولوية التجربة الحسية، وتفسير هذه التجربة بالمعنى الضيق، أي إعطاء الأولوية للمحسوس على المدرك العقلي بصوره المختلفة، نشأت مجموعة تيارات فلسفية تتخذ المعطى الواقعي في بعده الجزئي نقطة الانطلاق في فهم الوجود البشري، ومن ذلك: الفلسفة التجريبية (وليم جيمس ـ جون ديوي) والفلسفة التحليلية (برتراند رسل ـ نورث هوايتهيد) والوضعية المنطقية (رودلف كارناب والفرد اير). وشكلت هذه الفلسفات ـ الوضعية المحدثة ـ إلى جانب الفلسفة الوجودية ـ (وهذه الأخيرة تتخذ نقطة انطلاقها أساساً من الانسان الفرد الذي يواجه بوجوده ويبني مشروعه، جوهره ـ وتمتد روافدها في جانب رئيسي منها إلى المنظومة الهيجلية) ـ شكلت التيار العريض للفلسفة الغربية في القرن العشرين.(٢٣)

ومن هذه الخلفية ـ وبالذات من التيارات الوضعية المحدثة ـ وبالتوازي معها، تبلور تيار وضعي محدث في علم الاجتماع البورجوازي (بما فيه «الاجتماع السياسي») وأخيراً في علم السياسة.

وقد اخترنا الإشارة إلى علم الاجتماع والاجتماع السياسي من خلال تناول فكر عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز وإلى علم السياسة من خلال دافيد ايستون والأستاذين «الموند وكولمان».

ولكن قبل أن نعرض لهذه الاتجاهات نقدم بعرض جزء من خلفية التطور في العلوم الطبيعية وخاصة علم الطبيعة في القرن العشرين نظراً لأن تلك الاتجاهات قد اتخذت من النسق الفيزيائي (والبيولوجي) نموذجاً لبناء تصور معين للنسق الاجتماعي والسياسي، وأقامت من ذلك أساساً لفلسفتها الوضعية، الصريحة أو الضمنية.

فيزياء القرن العشرين : من الميكانيكا إلى السيبرنتيكا :

منذ أن صاغ نيوتن أسس الميكانيكا وخاصة قانون الحركة، أخذت الميكانيكا تكتسب تدريجياً صفة «العلم الرائد»، فقد أغرى تماسك هذا العلم باحتذاء مناهجه وحقائقه كأساس لتطوير مناهج وحقائق المجالات الأخرى وخاصة في القرن التاسع عشر (وهكذا تشكل الهيكل الراسخ للفيزياء الكلاسيكية ونشأ التصور لعالم مادي ـ في إطار من الزمان والمكان ـ شبيه بالآلة، وهي الآلة التي إذا بدأت الحركة فستستمر في الدوران تحت قوانين ثابتة)[٢٤] كما تبلورت فكرة الحتمية الميكانيكية: بمعنى أنه يمكن تحديد اتجاه الحركة للشيء بدقة بالغة إذا ما استطعنا تحديد الموضع والسرعة.

ولكن في القرن العشرين تغيرت صورة العالم كما يرسمها العلم الطبيعي ويرجع هذا التغير بشكل خاص إلى التطورات التي حدثت في حقل الفيزياء النظرية والفيزياء النووية:

أولاً ـ ففي مجال الفيزياء النظرية جاءت نظرية النسبية لأينشتين في العقد الثاني من القرن العشرين فكانت أول هجوم متكامل على الفروض الرئيسية للفيزياء الكلاسيكية ـ فيزياء نيوتن. وتقوم «النسبية الخاصة» على قاعدة تجريبية واضحة قوامها فكرتان:

(أ) المتصل الزماني ـ المكاني Time-Space Continum أي فكرة الوجود رباعي الأبعاد، وبذلك تأكدت نسبية الزمن، إذ أصبح زمن وقوع الحادثة مرتبطاً بمكان المشاهدة.

(ب) فكرة التصورات السيكولوجية: إذ يدخل أينشتين الإنسان ـ القائم بالمشاهدة أو التجربة ـ عنصراً فاعلاً في الحقيقة الفيزيائية.[٢٥]

ثانياً ـ تطورات الفيزياء الذرية:

(أ) ولقد جاءت تطورات علم الفيزياء النووية بدءاً من نظرية «الكم» لماكس بلانك سنة ١٩٠٠ لتدعم فروض النسبية وتؤكد دور التجربة في تحديد اتجاه الحركة على المستوى الذري ومستوى الإلكترون بالذات (فهناك قانون مميز لهذا العالم المصغر يمنعنا من تحديد المكان والسرعة بالدقة المطلوبة ـ إذ نستطيع أن نجري تجارب تمكننا ـ مثلاً ـ من تحديد مكان الجسيم بدقة بالغة، إلا أننا في أثناء عملية تحديد المكان هذه لا بد أن نعرض الجسيم لتأثيرات خارجية عنيفة تتسبب في عدم التأكد من سرعته ـ وبهذه الطريقة تراوغ الطبيعة في التحديد الدقيق).[٢٦]

. . . وقد تشكل رد الفعل لهذه التطورات العلمية في اتجاهين متعارضين:

فأما الاتجاه الأول: وهو الاتجاه الوضعي ـ فقد اتخذ من هذه التطورات سنداً لدعم نظرية الحسية الجزئية، فقد انطلق من معطيات نظرية النسبية مدعياً نفي «الوجود الموضوعي للكون»؛

أي استقلالية الوجود عن وعي الفرد وإدراكه الحسي الذاتي، وانطلق من معطيات الفيزياء النووية مدعياً نفي «الحتمية» على إطلاقها مقابل سيادة (الاحتمالية).

وعلى أساس من الوجود الحسي المعطى على المستوى الجزئي، ومن انتفاء إمكانية التنبؤ العلمي باتجاهات التاريخ الضرورية، مضت الاتجاهات الوضعية الغربية المحدثة لتصوغ على غرار الأنساق الفيزيائية نسقاً ـ أو نظاماً أو بناء ـ اجتماعياً وسياسياً ـ قوامه الوحدة والترابط، ولكنها الوحدة والترابط في عزلة عن الكلية الاجتماعية المادية؛ أي علاقات الإنتاج الطبقية وفي عزلة عن الصيرورة التاريخية الضرورية؛ أي حتمية التغيير الجذري أو الراديكالي للنسق أو النظام أو البنية. (٢٧)

وأما الاتجاه الثاني: فقد انطلق من تطورات العالم الطبيعي ليصوغ علماً عاماً للترابط والاتصال والتحكم الذاتي في النظام هو علم السيبرنطيقا Cybernetics. وعلى أساس من هذا العلم يتم التلاقي والتلاقح بين مفهوم النظام System والبنية أو الهيكل Structure من جهة أولى ومفاهيم الجدلية الاجتماعية في أبعادها الرئيسية وخاصة الصيرورة والضرورة والانتقال من التغير الكمي إلى التغير الكيفي وذلك في إطار من تحديد الحقل الأساسي للجدلية بالمجتمع البشري، وبالتالي تأكيد مفهومي الحتمية والثورة، من جهة ثانية.

فماذا أنتج الاتجاه الأول تحديداً في علمي الاجتماع والسياسة وخاصة على أيدي بارسونز وايستون وآلموند كولمان؟

تالكوت بارسونز أو «التطور» في نظام الفعل الاجتماعي : Evolution

وقد اخترنا تالكوت بارسونز نظراً لأنه من أكثر علماء الاجتماع الغربيين شهرة وتأثيراً في القرن العشرين ولأنه ركز الجهد الرئيسي في عمله على محاولة صياغة «نظرية للفعل الاجتماعي».

وطبقاً لما يذكره في واحد من أكبر وأهم مؤلفاته فإن نقطة البدء الرئيسية لتحليله هي مفهوم «النظم الاجتماعية للفعل» Social Systems of Action (ذلك أن التفاعل بين الفاعلين الأفراد يتم في ظل شروط تجعل من الممكن أن ننظر إلى عملية التفاعل هذه باعتبارها نظاماً بالمعنى العلمي وأن تخضعها لنفس النوع من التحليل النظري الذي أثبت نجاحه في أنماط أخرى من النظم في العلوم الأخرى). (٢٨) و(من أجل أن تتحقق لهذا النظام خاصية الاستمرار وأن يشهد عملية التغير التنمري المنظم Orderly developmental change فإن هناك متطلبات وظيفية معينة يجب أداؤها). (٢٩)

(وتنقسم هذه المتطلبات إلى نوعين رئيسيين: سلبية وإيجابية. فأما المتطلبات السلبية فهي كفالة حد أدنى من الضبط لأي سلوك يمكن أن يؤدي إلى انفراط النظام. وأما المتطلبات الإيجابية فهي تحريك النظام بالطريقة الملائمة). (٣٠)

ولقد تعددت مصادر الفكر البارسونزى بدءاً من فرويد في نظريته عن الشخصية وغريزة حفظ الذات مروراً بماكس فيبر في مقولته «البيروقراطية» بل وهيجل في تنظيره لدور الفكر والعوامل الفكرية، ومنجزات الفيزياء والاحياء وخاصة بصدد النظم الفيزيقية والحيوية بتفاعلها مع البيئة المحيطة بمنطق التكيف والتلاؤم لا المواجهة الجذرية، وانتهاء بالاتجاه الوضعي لدى مؤسسة أوجست كومت. وبرغم تعدد هذه المصادر إلا أن تالكوت بارسونز قد استطاع ادماجها في بناء نظري متكامل قوامه النظرة إلى النظام الاجتماعي ككل متكامل يتفرع إلى ثلاثة أنظمة فرعية هي: الشخصية، والثقافة، والجهاز العضوي السلوكي. ويتكون المنطق التحليلي للنظام الاجتماعي من شقين: البناء structure والوظيفة Function ـ ومن هنا جاء وصف نظرية بارسونز بالبنائية ـ الوظيفية.

وفي قمة الأبنية تأتي القيم Values باعتبارها أهم مصادر التكوين والتطور الاجتماعي. . (وهنا نلحظ الاثر الهيجلي الذي يرد الواقع إلى الأفكار وليس العكس).

أما الوظائف أو العمليات فإنها تدور جميعاً حول «حفظ النظام» وتنحصر في: صيانة التنظيم الاجتماعي، والتكامل، وتحقيق هدف النظام والتكيف.

وفي داخل المنظومة الاجتماعية يأتي النظام السياسي ليحقق الوظيفة الاجتماعية الرئيسية الخاصة بـ «تحقيق الهدف» goal - attainment ويتمثل ذلك بواسطة استخدام «القوة» Power باعتبارها (قدرة المجتمع على تعبئة موارده لتحقيق أهدافه سعياً إلى المصلحة العامة) أو باعتبارها القدرة على صنع القرارات ذات القوة الالزامية.

ويتم استخدام القوة على هذا النحو لمصلحة المجتمع ككل، فالجميع ـ جميع الأفراد ـ يكسبون من استخدامها ولا يخسر أحد.

وتطبيقاً لذلك يجيء دور الحكومة الحاسم: فالحكومة ـ في التحليل النهائي ـ هي التي تقوم بتشكيل صورة الحياة الاقتصادية، من خلال السياسة المالية، ومن خلال احتكارها لأجهزة تنفيذ القانون، الحكومة، كممثلة دائماً للجماعة، هي التي تسيطر على العمليات الاقتصادية وليس العكس؛ أي ليست القوى الاقتصادية هي التي تشكل القوى السياسة. وتلعب البيروقراطية دوراً رئيسياً ـ تحت الحكومة ـ لتحقيق وظيفة «التكيف» adaptation أي تلاؤم

النظام مع بيئته المحيطة (والمتمثلة أساساً في النظم الفرعية للشخصية والثقافة والجهاز البيولوجي).

ويتمثل التطور الاجتماعي evolution على وجه الدقة في نجاح مهمة التكيف المذكورة[٣١].

والخلاصة :

إن المجتمع البارسونزي مجتمع بلا طبقات، بلا صراع طبقي، مجتمع لا يغير البيئة والواقع من حوله بقدر ما يتغير بفعل تأثير البيئة عليه، وهو تغير تدريجي يأخذ صورة التطور الهادىء evolution ولا ينحو نحو «الثورة» بأي حال.

والنتيجة أن موقف بارسونز ـ كممثل لعلم الاجتماع البورجوازي الغربي هو الموقف الوضعي أو الايجابي Positive ازاء النظام الاجتماعي القائم، في مواجهة الموقف «النقدي» الذي يشتق من فلسفات «النفي» الكبرى Negation: سواء منها فلسفات العقل (التي شكلت الاطار الفكري للثورة على أوروبا التقليدية) أو فلسفات الجدل المادي (التي شكلت إطار الثورة على أوروبا الحديثة البورجوازية).

وهكذا ـ وبرغم انكار بارسونز المعلن لشعار الوضعية ـ فإنه في النهاية يمثل ـ عملاً ـ أحد تنوعاتها الرئيسية.

دافيد ايستون : الامبيريقية السياسية ـ النظام :

وكان علم السياسة هو آخر العلوم الاجتماعية التي تأثرت بالموجة الجديدة للبحث الوضعي في الغرب ـ فقد قدر له بعد الحرب العالمية الثانية أن يشهد ما سموه «ثورة» جوهرها استخدام «المنهاجية السلوكية» Behavioralism ويقصد بها استخدام المنهج التجريبي ـ او الامبيريقي ـ في التحليل السياسي بمعنى اتخاذ وحدات جزئية في الوجود السياسي كمنطلقات تحليلية على مستوى النظم السياسية المحلية، والسياسيات المقارنة Comparative Politics والسياسات الدولية. وبذلك انتقل علم السياسة الغربي من حيز الدراسة التقليدية للقانون العام والدساتير والمؤسسات السياسية إلى حيز الدراسة التجريبية للسلوك السياسي، أو الفعل، أو العمليات والوظائف السياسية.

ومن أبرز المداخل السلوكية «المدخل النظمي العام» Gereral systems approach

والذي ينطلق من نظرية عامة للنظم (الفيزيقية والبيولوجية والبشرية) إلى بناء نظرية للنظام السياسي ـ ومن أبرز من اتخذوا النظام كوحدة تحليلية للسلوك دافيد ايستون[٣٢]

ويبدأ تحليل ايستون للنظام السياسي من تعريفه لعلم السياسة: إن علم السياسة لديه هو علم «التوزيع القهري أو السلطوي للموارد ذات القيمة الاقتصادية». The Authoritative allocation of values[٣٣]

ويتضح من هذا التعريف أن الوظيفة الاقتصادية للدولة هي مركز العلم والعمل السياسي بصورة رئيسية. . . إن الدولة عند ايستون ـ الدولة المجهلة اجتماعياً أي غير الموظفة لخدمة طبقة اجتماعية بالذات ـ هي ذلك الجهاز العام الذي يصوغ «السياسة العامة» Public Policy المتمركزة حول توزيع الثروة والدخل جبرا أي بالقهر.

. . . أما النظام السياسي ـ على ضوء ذلك ـ فهو نسق السلوك أو مجموعة التفاعلات التي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للموارد (أو إصدار القرارات الملزمة) باسم المجتمع ككل.[٣٤]

. . والمسألة الرئيسية في التحليل السياسي النظمي هي بالنتيجة (مسألة كيف يستطيع النظام السياسي أن يستمر عبر الزمن، حتى في مواجهة صور الاختلال الناشئة عن بيئته المحيطة ـ كالازمات الاقتصادية والفوضى الاجتماعية التي تهدده بالزوال»[٣٥]

وفي كلمة، إن السلوكية ـ وأحد تمثلاتها هنا: «النظمية» ـ قد برزت وتطورت سلاحاً لمواجهة دعاوى التغيير الجذري، وشكلت تبريراً نظرياً لاستمرار النظام، نظام السيطرة للرأسمالية في الغرب ـ رأسمالية الدولة الاحتكارية، والنظم المرتبطة بها في العالم المتخلف.

الموند وكولمان: التنمية السياسية أو «التحديث على النمط الغربي»:

. . وعلى جناحين من السلوكية والبنائية الوظيفية نشأ تيار لدراسة «النظم السياسية المقارنة» على صعيد الغرب وعلى صعيد العالم الثالث.

فعلى صعيد الغرب نذكر مثلاً دراسات روى ماكريدس وزملائه عن النظام السياسي في أوروبا[٣٦]، وعلى صعيد العالم الثالث نذكر كوكبة من اساتذة علم السياسة في أوروبا[٣٧]، وعلى صعيد العالم الثالث نذكر كوكبة من اساتذة علم السياسة الغربيين والأمريكيين خاصة ـ الذين كرسوا عدداً من الأعمال لتحليل النظم السياسية الجديدة كما تبلورت في الغرب، ومنهم الاستاذان جابرييل الموند وجيمي كولمان في كتابهما الكلاسيكي The Politics of the De-

veloping Areas وهو الكتاب الذي نعرض لفكرته الجوهرية هنا.

ويبدأ الموند بنقد تعريف ايستون للسياسة بأنها «التوزيع القهري للموارد» ذاكراً أن النقطة الرئيسية التي أغفلها ايستون والتي تميز الابنية السياسية عن الابنية غير السياسية (والتي يقوم بعضها بعملية التوزيع المذكورة: كالكنائس... الخ)، إنما هي «احتكار شرعية استخدام القوة العينية في نطاق إقليم معين». إن هذه الخاصية ـ المستقاةمن ماكس فيبر ـ هي ماميز الابنية السياسية سواء وصلت إلى مرحلة تكوين «الدولة أو لم تصل...»(٣٨)

وانطلاقاً من ذلك يعرف آلموند النظام السياسي من وجهة نظره بأنه (مجموعة أو منظومة التفاعلات في كل المجتمعات المستقلة، والتي تؤدي وظيفتي التكامل والتكيف عن طريق استخدام ـ أو التهديد باستخدام ـ القسر العيني المشروع، بدرجة أو أخرى)(٣٩)

وفي كلمة... إن النظام السياسي هو ذلك النظام الشرعي الهادف إلى حفظ «النظامية» Order - Maintaining أو إلى القيام بعملية التحويل Transforming.(٤٠)

ثم يؤكد مرة أخرى: (بدون البناء السياسي ـ أي الانماط المشروعة لتفاعل الأفراد بغية حفظ النظامية ـ لا يمكن أن يحافظ المجتمع على نظامه Order داخلياً وخارجياً).

... وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام مفهوم للنظام وللبناء السياسي قائم على استمرارية الأمر الواقع Status quo سواء في المجال الاجتماعي المحلي (الطبقي) أو في المجال الدولي (علاقات السيطرة الاستعمارية تجاه العالم الثالث)..

ولكن «الامر الواقع» في البلدان المتخلفة لا يعني مجرد التكيف مع الظروف القائمة(٤١) وإنما يتعين احتذاء النمط الغربي للنظام السياسي باعتباره الاطار المرجعي للتحليل... وكما يقرر الموند (لقد اشتققنا مقولاتنا الوظيفية من تلك النظم السياسية التي حدث فيها أقصى قدر من التمايز والتخصص الوظيفي ـ وهي الأنظمة الغربية).(٤٢) وتنقسم هذه المقولات الوظيفية إلى قسمين: وظائف مدخلات Input functions (مثل التنشئة السياسية، والاتصال السياسي) ووظائف مخرجات Output functions (التشريع والتنفيذ والقضاء).

وبقدر ما تنحو البلاد (النامية) ناحية الوظائف المذكورة ـ خاصة وظائف المدخلات ـ بقدر ما تحقق التنمية السياسية أو التحديث...

ونظراً لتجريد هذه المقولات الوظيفية عن محتواها الطبقي والقومي والدولي فقد توصل آلموند وكولمان إلى تصنيف البلاد (النامية) وترتيبها سياسياً على أساس مجرد لا يأخذ في الاعتبار المحتوى المذكور... ولذلك مثلاً اعتبر النظام السياسي لسوكارنو ـ في اندونسيا ـ نظاماً

متخلفاً، بينما اعتبر النظام السياسي للامبراطور هيلا سلاسي ـ في اثيوبيا ـ نظاماً سائراً على طريق التحديث السياسي (التحديث على النمط الغربي)[٤٣] (ويذكرنا هذا بتجربة التحديث التي أجراها الامبراطور محمد رضا بهلوى في إيران ـ على النمط الغربي الذي يمجده علم السياسة الامريكي ـ والذي أفرخ «الثورة» في التحليل الأخير). . .

بديل من العالم الثالث: «مدرسة التبعية»:

لقد تبلورت الاتجاهات الفكرية السالفة في الغرب على وجه التحديد، وهي تعبر جميعاً عن مجتمع رأسمالي متقدم، وتؤكد في عمومها استمرارية النظام الاقتصادي الاجتماعي، بينما يؤكد الاستثناء الماركسي الثورة على هذا النظام.

ويأتي الموقف من النظام السياسي، ومن جهاز الدولة (النظام السياسي + النظام الاداري أو «أداة الخدمة المدنية») لينسجم مع الموقف العام من المجتمع ونظامه.

. . ولكن ومنذ منتصف الستينات تقريباً أخذت تتبلور مدرسة جديدة في امريكا اللاتينية بالذات، يعضدها عدد من مثقفي اوروبا والعالم الثالث الذين تحتضنهم الثقافة الفرنسية، وهي ما تسمى بمدرسة «التبعية». ونقول «مدرسة» ولا نقول «مذهب» أو «نظرية»، لأن فكرة «التبعية» قد قدر لها أن تحتضن العديد من الروافد والاتجاهات والمذاهب التي تلتقي حول حقيقة جوهرية هي أن نمط التطور في بلدان افريقيا واسيا وامريكا اللاتنية ـ كما تحدد في العصر الاستعماري ـ ليس متمحوراً حول الذات Auto-centered وإنما هو موجه لخدمة اقتصاد المركز الرأسمالي أو «المتروبول».

وقد أتى ازدهار (مدرسة التبعية) في جو من افلاس وعقم الاتجاهات الفكرية الغربية في العلوم الاجتماعية وخاصة الاقتصاد والاجتماع والسياسة وهي تلك الاتجاهات التي ركزت على فكرة التنمية الاقتصادية، والتطور الاجتماعي والتنمية السياسية، وافترضت أن الاستقلال في البلاد المتخلفة «معطى» Given وأن العلاقة بين «الدولة» في البلد المتقدم والدولة في البلد (النامي Developing) علاقة بين انداد تختلف درجة تطورهم فحسب.

وانطلاقاً من ذلك راح «الاقتصاديون النيوكلاسيك» أساساً (ثم الكينزيون) في الغرب يغمرون العالم الفكري بكتابات تدشن فرعاً متميزاً من فروع الفكر الاقتصادي الرأسمالي هو «اقتصاد التنمية» Developement economics، وأصبح جل اهتمام نيركسه وميردال وهانس سنجر ومن لف لفهم من علماء «اقتصاد التنمية» هو الدعوة إلى تجاوز «الحلقة الخبيثة» Vicious circle وخاصة عن طريق نمو صناعي استهلاكي، انطلاقاً من رفع معدل الادخار

والاستثمار لكسر «قيد النقد الاجنبي»، ووصولاً إلى (الاحلال محل الواردات)، باستخدام أساليب فنية جرى تدبيجها جيداً في علم الاقتصاد القياسي. ولكن الذي افتقده هذا العلم الاقتصادي للتنمية هو بالدقة «الاقتصاد السياسي» Political economy انطلاقاً من تراث الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لادم سميث وريكاردو مروراً بإنجاز الفكر الاقتصادي الاشتراكي.

وليس هذا الافتقاد مجرد نقص في البناء النظري ولكنه كامن في صلب هذا البناء كاختلال أصيل.

. . . هذا عن الفكر الاقتصادي. .

أما في الفكر السوسيولوجي فقد اثبت «علم اجتماع التطور أو التنمية» ـ على يد تالكوت بارسونز وأضرابه ـ عجزه عن معانقة الواقع الاجتماعي في البلاد المتخلفة، نظراً لتهافت بنيانه أصلاً، لدورانه حول مقولة «ثبات الأمر الواقع»، و«إبقاء الأمور الأخرى على ما هي عليه» وفي النهاية: «حفظ النظام».

وفي الفكر السياسي، جاءت السلوكية ومدرسة التنمية السياسية ودعوى التحديث الغربي لتثبت مرة أخرى عدم جدواها في مواجهة واقع مجتمعات ما يزال مفروضاً عليها ـ رغم التنمية والتطور والتحديث المزعوم ـ حقيقة «التخلف».

. . وفي مواجهة «اقتصاد التنمية، «واجتماع التنمية»، و«التنمية السياسية»، جاءت مدرسة (التبعية) لتبرهن على أن مركز الفكر والعمل في العالم الثالث هو «التخلف»، ومن ثم حاولت أن تؤسس علم الاقتصاد السياسي للتخلف، وسوسيولوجيا التخلف بالذات. . والحال أن التخلف مرهون بالاندماج التبعي في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، بمقتضى الاستعمار. ولذلك انصرف البحث في التخلف إلى البحث في التبعية وصارت هذه المقولة الأخيرة مركز الفكر الجديد.

. . وتتعدد مصادر فكر التبعية: من روافد ماركسية ترتد إلى بوخارين (الامبريالية والاقتصاد العالمي Imperialism and world Economy ولينين (الامبرالية أعلى مراحل الرأسمالية)، وروزا لوكسمبورج (تراكم رأس المال Capital Accumulation) وأخيراً بول باران (الاقتصاد السياسي للنمو Political Economy of Growth) إلى روافد أخرى تحلقت حول «اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتنية» Ecla حيث تبلور «الاتجاه الهيكلي» ومجموعة الهيكليين Structuralists.

وبرغم تعدد هذه المصادر إلا أن جميعها تصب في تيار فكري متجانس إلى حد كبير يسمح

بأن يتجاوز اندريه جوندر فرانك ودوس سانتوس وسمير أمين وبيتر ايفانس ـ ذوي الروافد الماركسية ـ إلى جانب اوزفالدو سونكل وسلسو فورتادو واخرين ـ من ذوي الروافد الهيكلية ـ ليسهم الجميع في تشكيل التيار الفكري المذكور.

. . . وقليلة هي مساهمات أصحاب (التبعية) التي تنصب مباشرة على موضوع الدولة[٤٤]، ولكن يمكن من استقصاء كتاباتهم في هذا المجال[٤٥] التوصل إلى مفهوم عام حاكم هو «عدم التكافؤ» بين الدولة الرأسمالية المتقدمة أو الدولة الامبريالية بتعبير بعضهم ـ والدولة المتخلفة أو التابعة. وفي الدولة الأخيرة تنشأ مجموعة هياكل داخلية تعتبر الجانب المكمل والمعضد لآليات السيطرة الخارجية من أجل تأسيس واقع التبعية، وخاصة من حيث شل عملية التراكم الرأسمالي (اندرية جوندر فرانك) أو من حيث فرض واقع التبعية التكنولوجية (سلسو فورتادو).

. . وعلى ذلك تتحدد الوظيفة الاقتصادية للدولة التابعة ـ كما ينبغي أن تكون ـ في تحقيق التراكم وتحييد اثار احتكار التكنولوجيا لدى المركز الرأسمالي.

نظرة ختامية إلى الاتجاهات الفكرية :

الأفكار نتاج الواقع الاجتماعي . . هذا ما تعلّمنا إياه خبرة الوعى البشري . . وتطبيقاً لذلك نجد أن الاتجاهات الفكرية بصدد الدولة كما استعرضناها فيما سبق كانت وليدة الوجود الاجتماعي وقد تعين زماناً ومكاناً ومضموناً داخلياً . .

وعلى ضوء ذلك يمكن أن نفهم موقف آباء الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (وخاصة آدم سميث) من الدولة ، حيث دعوا إلى إطلاق حرية العمل والتجارة للأفراد (للرأسماليين) وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ـ فلقد كان هذا الموقف تعبيراً عن مصلحة الرأسمالية الصناعية الناهضة ـ خاصة في بريطانيا ـ في وجه دعاوى سلطة النبلاء والكنيسة والملك المستبد ودعاوى أنصار تدخل الدولة من التجاريين ودعاة الحقوق العمالية.

أما موقف هيجل من الدولة فهو في التحليل الأخير موقف البورجوازية في بلد (ألمانيا) تمزقها الحدود الإدارية والسياسية والاقتصادية وحيث يشكل مطلب الوحدة القومية وبناء الدولة القوية شرطاً أولياً لانجاز ثورتها الصناعية والتنويرية.

وحيث شهدت الدولة الرأسمالية أقصى درجة من الانقسام الاجتماعي والصراع الطبقي (بريطانيا) وأصبح جهاز الدولة أداه مكرّسة لقمع الطبقة العاملة الثائرة من أجل مطالبها الاقتصادية والسياسية ـ فحينئذ أصدر كارل ماركس ورفيقه انجلز وثائق الثورة الطبقية

البروليتارية الناهضة، كسلاح لتحطيم الشكل السياسي السائد . . ويكمل لينين هذه الرؤية في بلد (روسيا) تغلى فيه مراجل الثورة ضد نظام اجتماعي قاهر ـ محلياً ـ ونظام سياسي ذليل ـ أوربياً ـ ونظام اقتصادي يشهد تبلوراً للرأسمالية.

وفي وجه دعاوى الثورة الاجتماعية كما أعلنها ماركس وانجلز ولينين يأتي ماكس فيبر محاولاً ـ كما قال أنصاره ـ تقديم بديل فعَّال للمادية التاريخية ـ الماركسية ـ سواء من أجل فهم ظاهرة نشوء الرأسمالية أو فهم ميكانيزمات استمرارها واستقرارها من بعد. وكانت مقولة «الأخلاق البروتستانتية» ومقولة «البيروقراطية» دعامتين لهذا الموقف الفلسفي المدافع عن الرأسمالية الأوروبية وقد هددتها رياح الثورة.

فإذا شهدت أوربا ـ والولايات المتحدة الأميركية ـ أزمة اقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى بلغت ذروتها في كساد الثلاثينات، فإن علم الاجتماع البورجوازي ـ على يد بارسونز المنظّر من جهة ودعاة الامبيريقية المباشرة من جهة أخرى بالإضافة إلى الاقتصاد الكنيزي، قد تكفلا بتجميل وجه الرأسمالية: تأكيداً لاستمرار النظام الاجتماعي، ولو بانتهاج تدخل الدولة. .

. . . وتجيء تطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية، سواء بالثورة العلمية التكنولوجية وما أفرزته من بزوغ مفهوم الإدارة الذاتية للنظم ـ السيبرنطيقيا ـ، بالإضافة إلى التحدي الذي برز من المجموعة الاشتراكية العالمية ومن حركة التحرر الوطني للعالم الثالث، فتضع أمام العلوم الاجتماعية الامريكية والأوربية مهمة تجديد النسيج الفكري لهذه العلوم بسلاح جديد كان هو سلاح السلوكية. ومن السلوكية ومعها البنائية الوظيفية تشكل بنيان كامل لعلوم الإدارة والاجتماع والسياسة، ينهض مؤازراً لبنيان «علم الاقتصاد» في طبيعته النيوكلاسيكية والكينزية، بحيث يسعى الجميع إلى بث مفهوم استقرار النظام الاجتماعي القائم هناك.

. . . وفي وجه دعاوى استقرار الرأسمالية واقعاً ومثلاً أعلى، وبالتالي دعاوى استمرار الاستعمار (وليد الرأسمالية على النطاق العالمي) واستمرار محصلة الرأسمالية والاستعمار وهي: تخلف العالم الثالث، في وجه كل ذلك ينهض تفسير نقيض للدولة في كل من المركز والتخوم، على أساس من مقولة «التبعية». . وهو ما استعرضناه في آخر الاتجاهات.

فهل يمكن للفكر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العربي أن يسهم في الحوار الكبير الدائر من أجل استقراء معالم فلسفة اجتماعية واقتصادية وسياسية تلائم الواقع المتميز للعالم الثالث والوطن العربي ومصر: حيث التخلف والتبعية، وحيث تشكل ثورة التنمية والتحرر الاقتصادي مطلب المستقبل؟

نحو إطار فلسفي

وفيما يلي نحاول المشاركة في الحوار بتقديم بعض معالم أولية هدفها استثارة التفكير ليس غير. . ونعرض هذه المعالم على ثلاثة مستويات: المستوى الفلسفي العام (أي مستوى النظر إلى الوجود البشري ككل في بعده التاريخي). . والمستوى الفلسفي الخاص (أي مستوى استقراء موقف مفسر للواقع الاجتماعي المعاصر وواقع الدولة). . وأخيراً: المستوى التطبيقي (أي استنباط معالم للموقف من الوظيفة الاقتصادية للدولة في مصر). كل ذلك في عجالة مختصرة لا يسمح المقام إلا بها.

أولاً ـ على المستوى الفلسفي العام:[٤٦]

ويمكن التقدّم هنا بمنهجية محددة هي «الجدلية الاجتماعية» Social Dialectics ـ وتحلل إلى عنصرين: «الجدلية» و«الاجتماعية» فأما الجدلية ـ أو الديالكتيك ـ فتنصرف أساساً إلى تركيز النظر على «علاقات الوحدة والتناقض» في الظواهر المختلفة. أما «الاجتماعية» فهي صفة للجدلية: وهذا يعني أن علاقات الوحدة والتناقض إنما تنصرف إلى الحياة الاجتماعية، أي إلى تطور المجتمع الإنساني بشكل محدد. ومن هنا فلا يعنينا تفسير الكون ككل أو الظواهر الطبيعية، وإنما تفسير المجتمع، الإنسان في مجتمعه.

. ثم إن علاقات الوحدة والصراع ـ أو التناقض ـ في المجتمع الإنساني تتم على مستويين:

(أ) مستوى العلاقة بين المجتمع الإنساني ككل والبيئة المحيطة.

(ب) مستوى العلاقة بين مختلف القوى داخل المجتمع.

والمستوى الأول يحدِّد الثاني، بمعنى أن مستوى الممارسة الفعلية أو الحسية للإنسان في مواجهة العوامل الخارجية ذات الوجود الموضوعي المستقل عن شعوره، أي الفاعلية المنتجة، تحدد المستوى الثاني لحياته أي نمط العلاقة بين القوى الاجتماعية.

وتنقسم العلاقة الأخيرة إلى علاقات اقتصادية وعلاقات اجتماعية وعلاقات سياسية، والعلاقات الاقتصادية هي علاقات الإنتاج والتوزيع والتبادل. والعلاقات الاجتماعية هي علاقات الأسرة والزمالة والزمرة. . الخ. أما العلاقات السياسية فهي العلاقات المتصلة بمسألة ممارسة السلطة.

وتتركب العلاقات الاجتماعية والسياسية من نظم أو مؤسسات، وأفكار أو وعي. ومن الأنواع الثلاثة يتشكل مفهوم «العلاقات المجتمعية»: Societal relations.

ومن العلاقات بين الإنسان وبيئته المادية ، والعلاقات بين القوى الاجتماعية وبعضها البعض ، تتكوَّن الخبرات التاريخية للبشر (وهي خبرات متصلة بالجانبين المادي والفكري من الحياة الاجتماعية).

وإذا وصلت هذه الخبرات إلى مستوى معين من التكامل والتبلور أي إذا وصلت إلى مستوى تشكيل نمط متميز من الحضارة ـ فإنها تؤدي بالتفاعل بين الشعب والوطن إلى تكوين الأمة ، أي تدفع بالمجتمع إلى الطور القومي.

. . . ومن العلاقات المجتمعية، الخبرات المتراكمة ، يتشكل مفهوم «التكوين الاقتصادي الاجتماعي» Economic Social Formation وينطبق هذا المفهوم على المجتمع المحلي وحده حيث يصير ـ أو يمكن أن يصير ـ وحده متكاملة أو مندمجة intergrated أما على المستوى الدولي فليس هناك حتى الآن مجتمع بشري عالمي مندمج وإنما مجتمعات، تكوينات اقتصادية اجتماعية متمايزة.

. . . وانطلاقاً من الحقيقة السابقة ، فانه إذا كان التناقض الجدلي الأول (التناقض بين الإنسان والبيئة المادية) يمارس أثره على كافة المجتمعات في مرحلة تاريخية معينة بطريقة متقاربة ، فإن التناقض الجدلي الثاني (التناقض بين القوى الاجتماعية) يأخذ في كل مجتمع صورة نوعية خاصة به، انطلاقاً من نوعية العلاقات المجتمعية والخبرات التاريخية، أي انطلاقاً من طبيعة «التكوين الاقتصادي الاجتماعي» ثم إنه يعود فيحدد طريقة التعامل مع التناقض الأول.

وتتحدد العلاقات بين المجتمعات ـ والدول ـ بالمستويين السابقين للتناقض كما يلي:

ـ المستوى الأول (أ) يفرض تأثيره من خلال:

١ ـ مستوى تطور قوى الإنتاج (أو تكنولوجيا الإنتاج العسكرية على المستوى العالمي ككل وفي المرحلة التاريخية المعينة).

٢ ـ نمط التفاوت في مستويات التطور التكنولوجي بين المجتمعات المتمايزة في العالم.

ـ أما المستوى الثاني (ب) فإنه يفرض تأثيره على العلاقات بين المجتمعات ـ والدول ـ من خلال:

٣ ـ طبيعة النظم الاجتماعية وخاصة نمط علاقات الإنتاج في الدول المعنية.

٤ ـ ميكانيزمات إدارة السياسة الخارجية للدول المذكورة.

ثانياً ـ المستوى الفلسفي الخاص:

ومن النظر إلى التاريخ البشري عموماً يمكن الانتقال إلى الواقع المعاصر للمجتمعات والدول وعلاقاتها المتبادلة ـ وهنا نستطيع اشتقاق ثلاث مقولات رئيسية مفسّرة لهذا الواقع ومستقاة من أبعاد الجدلية الاجتماعية:

١) مقولة التمايز الطبقي:

فالمجتمع المعاصر مجتمع منقسم طبقيا ، بمعنى أن هناك مجموعات اجتماعية مختلفة تتحدّد بموقعها من علاقات الإنتاج السائدة.

ففي المجتمع الرأسمالي المتقدم توجد البورجوازية ، والبورجوازية الصغيرة والطبقة العاملة . وفي المجتمعات المتخلفة التابعة وجدت تكوينات طبقية ذات طبيعة هشة نسبياً ومتفاوتة إلى حد كبير زماناً ومكاناً ومختلفة جوهرياً في أساسها الاقتصادي عن تلك السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة وإن كان كل ذلك لا ينزع عنها صفتها «الطبقية». وليس هذا مجال البحث المفصل لهذه النقطة.

وفي المجتمع الاشتراكي المعاصر وجدت الطبقة العاملة ، والفلاحون والبورجوازية الصغيرة.

. . . وهكذا ، وفي كل المجتمعات المعاصرة وجدت الطبقات المتمايزة وإن كان بعضها قد شهد «صراعاً طبقياً» نتيجة لعوامل موضوعية وذاتية متعددة (المجتمعات الرأسمالية) والبعض الآخر قد قام بحل الصراع الطبقي جوهرياً (المجتمعات الاشتراكية) بينما يشهد العالم الثالث مقومات الصراع الموضوعية دون أن تتوفر مقوماته الذاتية بالكامل أي: الوعي الاجتماعي والتنظيم.

٢) مقولة «الانتماء القومي»:

وبفعل «تبلور التكوينات الاقتصادية الاجتماعية» في صورة أمم في معظم العالم المعاصر، برزت حقيقة «الانتماء القومي»، وبالتالي الوعي القومي والحركة القومية . ينطبق هذا على المجتمعات الرأسمالية المتقدمة التي قامت البورجوازية فيها باتمام مهمة تكوين الأمة وبناء الدولة القومية ، كما ينطبق على المجتمعات الاشتراكية التي قام بعضها على أساس اتحاد عدة أمم (كالاتحاد السوفيتي)، أو على أساس «دولة واحدة لأمة واحدة».

وأخيراً فان حقيقة الانتماء القومي تنطبق على العالم الثالث، حيث توجد أمثلة بارزة لأمم متبلورة في مقدمتها الأمة العربية والتي تبلور الوعي القومي والحركة القومية فيها منذ أوائل هذا

القرن ـ ولكن شطراً كبيراً من مجتمعات العالم الثالث لم يصل بعد إلى الطور القومي وما زال يجاهد من أجل بناء الأمة والدولة (كافريقيا جنوب الصحراء. . .)، أي يجاهد من أجل خلق «الانتماء القومي» نفسه.

٣) السيطرة الغربية:

وهذه هي المقولة الثالثة المفسّرة للواقع العالمي المعاصر، فمنذ فجر العصور الحديثة توفرت لأوربا الغربية مقومات النهضة فالسيادة البحرية والتجارية وتوفر لها من بنيانها الطبقي البورجوازي قوة دافعة كبرى نجحت في اتمام عملية التراكم وانجاز الثورة الصناعية وتأسيس شبكة للعلاقات الاستعمارية ازاء افريقيا وآسيا والعالم الجديد.

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أخذت الولايات المتحدة الاميركية واليابان تحتلان موقعاً رئيسياً في هيكل النظام الدولي السائد الذي هيمنت عليه أوربا الغربية عدة قرون وبعد تطورات متعددة كانت ذروتها الحرب العالمية الثانية نهضت الولايات المتحدة الامريكية لتمسك بزمام قيادة التحالف الغربي (الذي ضم اليابان) في مواجهة أول دولة اشتراكية (الاتحاد السوفيتي) ومعها منظومتها الاشتراكية العالمية، فتكون من ذلك نظام دولي جديد قائم على «القطبية الثنائية». وبرغم الندية العسكرية والسياسية بين الولايات المتحدة بتحالفها الغربي والاتحاد السوفيتي بتحالفه الشرقي، فما تزال الدول الرأسمالية المتقدمة ـ ونواتها الغربية ـ تحتفظ بالسيطرة على النصيب الأكبر من الناتج المادي على مستوى العالم وما تزال صاحبة السيطرة على المقدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والفكرية لمجمل العالم الثالث. فلذلك يحق لنا أن نذكر ـ برغم القيود التي تفرضها قوة الاتحاد السوفيتي وحركة التحرر الوطني للعالم الثالث ـ أن عالمنا المعاصر لم يزل حتى الآن يتنفس في أجواء السيطرة الغربية.

ثالثاً ـ المستوى التطبيقي:

من الفلسفة العامة (الجدلية الاجتماعية) اشتققنا مقولات للفلسفة الاجتماعية والسياسية المعاصرة ـ ومن هذه الأخيرة نشتق مقولات تطبيقية على دول العالم الثالث وخاصة الوطن العربي بما فيه مصر. فماذا نجد؟. . نجد أمامنا ثلاث خصائص رئيسية لجهاز الدولة، أو «للدولة» تجاوزاً وهي:

١) انها دولة طبقية:

فالدولة ليست فوق الطبقات وإنما هي تعبير بالدقة عن إحداها أو بعضها ولكنها بالقطع لا تعبر عنها جميعاً، وحتى في الحالات المؤقتة التي يتوفر فيها قدر من «التوازن الطبقي» فان الدولة لا تعبر عن الطبقات المختلفة بنفس الدرجة. وفيما يتصل بدول العالم الثالث فإن

الطبقات القديمة التي حرست علاقات الانتاج الدولية التقليدية وخدمت بالتالي سيطرة رأسمالية المركز على حركة قوى الانتاج في الأطراف يمكن تسميتها بالطبقات «الكولونيالية» ـ أما الفئات التي تحرس الصيغة المستجدة لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي «وتنفتح» عليها من خلال التبعية التكنولوجية فانها لم تصل إلى مرحلة تشكيل طبقة متبلورة ، وإنما هي بمثابة نتوء تابع للرأسمالية الغربية. أما في بعض مجتمعات العالم الثالث التي أقامت نماذج «لرأسمالية الدولة» من خلال قطاع عام كبير، فقد نمت فيها فئات بيروقراطية وفئات ممثلة للنخبة السياسية الحاكمة، كل ذلك في غيبة الرقابة الشعبية للمنتجين ـ وهذه الفئات يمكن جمعها ضمن تسمية «الطبقة الجديدة» (٤٧)

٢) إنها دولة «اقليمية»:

وتصدق هذه الحقيقة على المجتمعات القومية المتبلورة، أي الأمم التي لم تحقق وحدتها السياسية الكاملة، وحيث تقوم بالتالي دول عديدة لكل أمة واحدة. وينطبق هذا على الأمة العربية ، حيث تقوم على أرضها دول عربية عديدة، فهي بالتالي ليست «دولاً قومية» بالمعنى العلمي الدقيق وإنما هي دول «إقليمية» بمعنى «قطرية». ومن شأن ذلك ، ان يتجه جهاز الدولة بالضرورة إلى تكريس «التجزئة» الإقليمية ولو على قاعدة من التعاون بين الأجزاء.

٣) دولة مستقطبة غربياً:

وتنطبق هذه الحقيقة على معظم دول العالم الثالث والدول العربية حيث تربطها بالغرب علاقة التبعية، ضمن نسيج متجدد للسيطرة ونسيج متجدد لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي. . . (٤٨)

الوظيفة الاقتصادية للدولة في مصر . . من السبعينات إلى الثمانينات:

وبتطبيق هذه الأداة التحليلية المركبة مرة أخرى على الواقع في مصر في مرحلة السبعينات نجد أن السمة الرئيسية المميزة للطبيعة الاجتماعية أو الطبقية لجهاز الدولة إنما تتمثل في بروز «نتوء رأسمالي» تابع للغرب الرأسمالي.

وقد تميز الأداء الاقتصادي لهذا النتوء عبر السبعينات فيما يلي:

- سيادة أنشطة قطاع «التبادل» في مقابل أنشطة «الإنتاج السلعي».

- تزايد الوزن النسبي لرأس المال الخاص مقابل رأس المال العام سواء في «قيمة الأعمال» أو في النصيب من الناتج القومي الإجمالي.

ـ عدم توافر قواعد مقننة للنشاط الاقتصادي المنتج، وبالتالي انتشار ظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي.

ـ الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبي الغربي في تمويل الواردات السلعية والاستثمار الجديد ـ المحدود.

وقد أنتج هذا الأداء الاقتصادي بخصائصه تلك الآثار الرئيسية التالية:

ـ تعطيل عملية التراكم (فلا الدولة ولا النتوء الرأسمالي توفرت لديها الرغبة أو المقدرة على بناء رصيد القوى الإنتاجية العيني).

ـ الضعف النسبي لقطاع الدولة الانتاجي وخاصة القطاع العام الصناعي.

ـ اضطراب الإدارة الاقتصادية أو ميكانيزم تشغيل الاقتصاد القومي (بفعل العجز الذي اتسمت به كل من قوى السوق ـ أو الآلية الحرة لجهاز الثمن ـ وأداة الدولة ـ أو التخطيط المركزي).

والآن ونحن على مشارف الثمانينات نجد أن الدور الاقتصادي للدولة يواجه خيار التحول إلى أحد الاحتمالات الآتية: ـ

١ ـ إما تكريس تجربة «النتوء الرأسمالي التابع» في وجه التناقضات الاقتصادية الاجتماعية التي ولدها، مع ما قد يصحبه من توتر اجتماعي وعدم استقرار سياسي، وهذا احتمال لا يتوقع تطبيقه.

٢ ـ وأما التحول إلى صورة جديدة من الهيكل الاقتصادي في إطار تقسيم العمل الدولي الرأسمالي الصناعي الجديد، وذلك بمحاولة إقامة تجربة صناعية موجهة للتصدير على غرار تجربة البلدان الأربعة في الشرق الأقصى (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة)...

وتدل مجموعة (النمو الصناعي التابع) في هذه البلدان على أن دور الدولة قد اكتسى طابعاً مزدوجاً: فمن جهة أولى لقد قل الدور الإنتاجي المباشر للدولة مقابل تكثيف دور المشروع الرأسمالي الخاص، المحلي والمشترك مع أطراف أمريكية ويابانية وأوربية غربية. ومن جهة ثانية لقد تزايد الدور السياسي والعسكري لجهاز الدولة سواء من أجل صياغة الإطار العام للسياسات المالية والنقدية والتجارية والصناعية أو من أجل تقييد الحجم الكلي لأجور الطبقة العاملة حفاظاً على مستوى فائض القيمة المحول لأصحاب رؤوس الأموال، وأخيراً: من أجل كبح صور المعارضة للآثار المتولدة عن التبعية الصناعية الجديدة: وخاصة تزايد الديون الخارجية، وارتباط الصناعات الجديدة بصناعات اليابان والولايات المتحدة أساساً، وبالتالي

افتقاد الترابط القطاعي ـ على مستوى الاقتصاد القومي.

وباختصار لقد شهدت هذه التجربة تشديد الطابع السياسي والعسكري لدور الدولة، مقابل تخفيف الطابع الإنتاجي لهذا الدور.. وذلك انعكاساً للطبيعة الضيقة لجهاز الدولة ولتوجهها الأستقطابي شطر الغرب.

ومرة أخرى، فإن هذا الأحتمال مرفوض في حالة مصر، بل ويمكن القول أن الظروف المحيطة بالهيكل والنظام الاقتصادي لا توفر له مقومات النجاح..

٣ ـ ويبقى الاحتمال الوحيد المفتوح بصدد الدور الاقتصادي للدولة وهو ولوج طريق «التنمية المستقلة»، وهذا ما يقتضي ثلاثة شروط: التعبير عن تشكيلة طبقية عريضة تمثل القوى المنتجة، واستشراف الاندماج الاقتصادي العربي، والاستقلال الاقتصادي.

وعلى أساس هذه الشروط يجب أن يتصف الدور الاقتصادي للدولة بخصيصه مزدوجة: تشديد الدور الإنتاجي للدولة (زيادة الثقل الإنتاجي العام)، وتخفيف الثقل السياسي والعسكري لجهاز الدولة (أي السعي إلى زيادة درجة المشاركة Participation) ـ وهو ما يناقض الدور الفعلي للدولة في تجارب الشرق الأقصى وما يماثلها من تجارب النمو الصناعي التابع.

. . . ولكن أين نقطة الانطلاق؟

في اعتقادنا أن الشريحة الاجتماعية التي تشكل طليعة العمل من أجل النهضة والتنمية هي شريحة «الأنتلجنسيا»، أي الصفوة الثقافية التي تعمل في الوظائف الذهنية ونصف الجسدية في مواقع الإنتاج والعلم والخدمات، أي أساساً: التي تعمل في جهاز الدولة، وإن كانت ترجع في أصولها الطبقية الغالبة إلى العمال والفلاحين.

ولعل هذه الصفوة العاملة في جهاز الدولة أساساً هي أداة التغيير الاجتماعي والسياسي في مصر الحديثة كلها، ومنها ـ لا من الطبقة العاملة ولا من الفلاحين ـ انبعثت شرارة حركات الاستقلال الوطني والتصنيع والتأميم وغيرها.

والحال أن هذه الصفوة، رغم دورها التاريخي، هي الآن أكثر الشرائح الاجتماعية إحساساً بالقهر، نتيجة تدهور مركزها الاقتصادي والاجتماعي النسبي في عقد السبعينات. ومن ثم فقد لجأت إلى الهجرة داخل الحدود وخارج الحدود، حلاً لمشاكلها الفردية بطريقة فردية.

ولذا، ومن أجل تجنيدها لحل مشكلات المجتمع (ومن ثم مشكلاتها) بطريقة جماعية،

يجب إعادة بناء الهيكل المتهدم للكيان العلمي ـ كما يجب على «الجماعة العلمية» أن تسن لنفسها تقاليد ومباديء عمل تعصمها من الانحراف إلى غلواء المسلك الفردي وتنحو بها إلى السلوك الملتزم اجتماعياً . . . ولنبدأ الآن قبل الغد . . !

الهوامش

(١) هيجل ، محاضرات في فلسفة التاريخ ، الجزء الأول ، العقل في التاريخ ، ترجمة أمام عبد الفتاح امام ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ص ٧٢ ـ ٧٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٨٨ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .

(٦) هربرت ماركيوز ، العقل والثورة ، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية ترجمة الدكتور فؤاد زكريا ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ ، ص ٢١٦ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

(٩) هربرت ماركيوز ، العقل والثورة مرجع سابق ص ٤٩ ـ ٢٥٠ .

(١٠) كارل ماركس ، الايدويولجية الالمانية ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦ ،ص ٧٠ .

(١١) انجلز ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، دار التقدم ، موسكو بدون تاريخ ، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(١٤) لينين ، الدولة والثورة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٦٧ ، ص ٩ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(١٨) هيجل ، محاضرات في فلسفة التاريخ ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

(١٩) اوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي ـ ١ ـ القضايا العامة ، ترجمة د . راشد البراوي ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ ، ص ص ٢٨٧ ـ ٢٩٩ .

(٢٠) د . على ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع ، دار المعارف ، ١٩٨١ ، ص ٥٤٥ .

(٢١) See: Anthony M. Orum, **Introduction to Political Sociology The Social Anatomy of the Body Politic**, Prentice- Hall Inc., New Jersey, 1978, P. 46.

(٢٢) انظر : جيمس جينز ، الفيزياء والفلسفة ، ترجمة جعفر رجب ، دار المعارف ، ١٩٨١ ، ص ص ٥٧ ـ ٦٠ .

(٢٣) هربرت ماركيوز ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ص ٣١٤ ـ ٣١٥ .

(٢٥) انظر مثلاً : الدكتور زكريا ابراهيم ، دراسات في الفلسفة المعاصرة الجزء الأول ، مكتبة مصر ، ١٩٦٨ .

(٢٦) فيرنر هايز نبورح ، المشاكل الفلسفية للعلوم النووية ، ترجمة د . احمد مستجير ومراجعة د . محمد عبد المقصود النادي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ ، ص ١٧ .

(٢٧) انظر : ألبرت اينشتين ، النسبية ، النظرية الخاصة والعامة ، ترجمة د . رمسيس شحاتة ومراجعة د . محمد احمد ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(٢٨) فيرنر هايز نبورج ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

(٢٩) تتمثل آخر (طبعات) الفلسفة الوضعية الغربية المحدثة في «البنيانية» أو «البنائية» وخاصة في فرنسا : أنظر مثلاً : الدكتور زكريا ابراهيم مشكلة البنية ، مكتبة مصر ، ١٩٧٦ .

(٣٠) Talcott Parsons, **The Social System, the Major Exposition of the Authos's Conceptual Scheme for the Analysis of the Dynamics of the Social system,** The Free Press of Glencoe. USA, 1951, P. 3.

(٣١) **Ibid,** PP. 26- 27 .

(٣٢) **Ibid,** PP. 29 -30.

(٣٣) اعتمدنا في العرض السابق على المرجع التالي :

Anthony M. Orum, **Op. Cit.,** PP. 62-97.

(٣٤) See, David Easton, «the Current Meaning in of Behavioralism» in : James C. Charlesworth (Ed.), **Contemporary Political Analysis,** The Free Press, New York, 1968 PP. 21- 24.

(٣٥) David Eaxton, Political Science», in: **International Encyclopedia of the Social Sciences,** The Macmillan Company and the Free Press, USA, 1963, Vol, 12, PP. 282- 297, PP. 285, 288.

(٣٦) **Ibid,** P. 284.

(٣٧) **Ibid,** P. 285.

(٣٨) See : Roy C. Macridis (Ed.), **Modern Political Systems: Europe,** Prentice- Hall, Inc., Fourth Edition, 1976.

(٣٩) Gabriel A. Almond and James S. Coleman (Eds.), **The Politics of the Developing Areas,** Princeton University Press, 1960.

(٤٠) Gabriel Almond, Introduction: A Functional Approach to Comparative Politics, in: Gabriel A. Almondand James S. Coleman (Eds.) ,**Op.,** P. 7.

(٤١) **Ibid.**

(٤٢) **Ibid, P. 5.**

(٤٣) **Ibid, P. 16.**

(٤٤) James S. Coleman, Conclusion: The Political Systems of the Developing Areas, in: Gabriel Almond and James S. Coleman (Des.), **Op. Cit.,** PP. 568- 576.

(٤٥) See for example: Peter Evans, **Dependent Levelopmennt, The Alliance of Lultinational, state and Local Capital in Brazil,** Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1979.

(٤٦) See for example:

. Andre Gunder Frank, **Dependent Accumulation and under development,** Lonthly Review Press, 1979.2. T. Dos Santos, the Crisis of Development theory and the Problem of Lependence in Latin America, in: Henry Bernstein (Ed.), **Underdevelopment and Development, The Third World Today,** Penguin Books Ltd., 1978, PP. 57- 80.

(٤٧) Celso Furtado, Lependence in a unified worsl, in: **Alternatives,** Vol. VIII, No. 2, June 1982, PP. 245- 270.

(٤٨) أنظر : محمد عبد الشفيع ، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ص ٤٥ ـ ٤٦ .

(*) تتكون «الدولة» في القانون الدستوري وعلم السياسة من : الشعب+ الاقليم+ الحكومة ، أما «النظام السياسي» فانه يتكون من : الحكومة «تشريعاً وتنفيذاً وقضاء» + الاحزاب والتنظيمات السياسية+ جماعات

الضغط والمصالح .

أما جهاز الدولة فإنه يشمل : النظام السياسي + جهاز الادارة العامة أو المؤسسة البيروقراطية .

(٤٩) انظر : محمد عبد الشفيع ، قضيه التصنيع . . ، مرجع سابق ، ص ٤٠٥ .

(٥٠) انظر في هذه النقطة بالتفصيل رسالتنا للدكتوراه المقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بعنوان : (العلاقة بين الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث ، من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠) .

جامعة الكويت